

هيومن رايتس ووتش: مسودة الدستور حمت حقوقاً وقلصت أخرى

كتبت دينا درويش:

اعلنت منظمة «هيومن رايتس ووتش» المعنية بحقوق الإنسان إن المسودة النهائية للدستور المصري الجديد حمت حقوق وقلصت حقوقاً أخرى واوضحت أن المسودة نصت على الحماية من الاعتقال التعسفي والتعذيب وفشلت في إنهاء المحاكمات العسكرية للمدنيين أو حماية حرية التعبير والدين.. وأضافت المنظمة في بيان لها أمس

أن المسودة التي تمت الموافقة عليها في غمار أزمة سياسية بين الرئيس المصري والقضاء تنص على تدابير حماية أساسية ضد الاحتجاز التعسفي والتعذيب وعلى بعض الحقوق الاقتصادية، غير إنها لم تضع حداً للمحاكمات العسكرية للمدنيين أو تحمي حرية التعبير أو حرية العقيدة، كما اتسمت عملية صياغة الدستور بالخلافات الحادة واستقال عدد من أعضاء الجمعية احتجاجاً على ما وصفوه بإخفاق الفصائل الإسلامية المهيمنة في

التوصل إلى حلول وسط بشأن القضايا المحورية.. وقال جو ستورك نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهيومن رايتس ووتش إن قرار قادة الجمعية التأسيسية باستعجال التصويت على مسودة معيبة ومتناقضة ليس بالطريقة الصحيحة لضمان الحقوق الأساسية أو تعزيز احترام سيادة القانون، لافتاً أنه من شأن استعجال المسودة على الرغم من الإخفاق في معالجة المخاوف العميقة بشأن حماية بعض الحقوق.